TC-SSF/2013/2

April 2013

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

# المشاورة التقنية عن الخطوط التوجيهية الدولية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم

**روما، إيطاليا، 20–24 مايو/أيار 2013**

**الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر**

تتضمن هذه الوثيقة مسودة نص "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" وهي قد صيغت باعتبارها تكملة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. يرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: *www.fao.org*.

MG238/A

## المحتويات


| | |
|---|---|
| تمهيد | iii |
| الجزء 1: مقدمة | 1 |
| 1– الأهداف | 1 |
| 2– الطبيعة والنطاق | 1 |
| 3– المبادئ الإرشادية | 2 |
| 3ألف– المبادئ العامة | 2 |
| 3باء– مبادئ التنفيذ | 3 |
| 4– العلاقة مع الصكوك الدولية الأخرى | 5 |
| الجزء 2: الصيد الرشيد والتنمية المستدامة | 6 |
| 5– حوكمة الحيازة وإدارة الموارد | 6 |
| 5ألف– الإدارة المسؤولة للحيازة | 6 |
| 5باء– إدارة الموارد المستدامة | 8 |
| 6– التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق | 10 |
| 7– سلاسل القيمة ومرحلة ما بعد الحصاد والتجارة | 13 |
| 8– المساواة بين الجنسين | 16 |
| 9– أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ | 17 |
| الجزء 3: ضمان تهيئة بيئة تمكينية ودعم التنفيذ | 18 |
| 10– اتساق السياسات والتنسيق بين المؤسسات والتعاون | 18 |
| 11– المعلومات والبحوث والاتصالات | 19 |
| 12– تنمية القدرات | 22 |
| 13– دعم التنفيذ والرصد والتقييم | 23 |

## تمهيد

صيغت هذه "الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر" استكمالا لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995. وقد وضعت لكي تستكمل التوجيهات المتعلقة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم دعما للمبادئ العامة لمدونة السلوك ولأحكامها. وبناء عليه، فإن الهدف من الخطوط التوجيهية يتمثل في تسليط الضوء على الدور الهام لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، والاعتراف به وتعزيزه، وكذلك المساهمة في الجهود العالمية والوطنية الرامية إلى القضاء على الجوع والفقر. وتدعم الخطوط التوجيهية الإدارة المسؤولة لمصايد الأسماك والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، مع التركيز على الفئات الضعيفة والمهمشة – مثل النساء والأطفال والشيوخ والشعوب الأصلية والجماعات التي تعاني انعدام الأمن الغذائي – مروّجة نهجا قائما على حقوق الإنسان.

وتؤدي المصايد الصغيرة الحجم والحرفية[1] التي تشتمل على جميع أنشطة سلسلة القيمة — أي ما قبل الحصاد، والحصاد وما بعد الحصاد – التي يضطلع بها الرجال والنساء، دورا هاما على صعيد الأمن الغذائي والتغذية[2] والقضاء على الفقر والتنمية العادلة والاستخدام المستدام للموارد. وتتيح مصايد الأسماك الصغيرة الحجم الطعام المغذي للأسواق المحلية والوطنية والدولية، وهي تولد الدخل لدعم الاقتصادات المحلية والوطنية، وغالبا ما تقوّي الاستخدام المستدام للموارد السمكية[3].

وتسهم المصايد الصغيرة الحجم بنحو نصف المصيد العالمي من الأسماك، أما فيما يتعلق بالمصيد المخصص للاستهلاك البشري المباشر ترتفع الحصة التي يساهم بها هذا القطاع الفرعي إلى نسبة الثلثين. وللمصايد الداخلية أهمية خاصة في هذا الصدد إذ يهيمن إنتاج الأغذية من قبل المصايد الصغيرة الحجم على هذا القطاع الفرعي. ويعمل في المصايد الصغيرة الحجم أكثر من 90 في المائة من العاملين في المصايد الطبيعية وفي قطاع الأسماك في العالم ونصف هؤلاء تقريبا من النساء. بالإضافة إلى فرص العمل كصيادين وكعاملين في مجال صيد الأسماك بدوام كامل أو جزئي، فإن الصيد الموسمي أو العرضي والأنشطة ذات الصلة توفر مكملات حيوية لسبل معيشة الملايين. وقد تكون تلك الأنشطة عبارة عن نشاط هامشي

[1] في حين أن التنوع الواسع لهذا القطاع الفرعي والاختلافات في المصطلحات – بين اللغات والبلدان والأقاليم – تحظى بالاعتراف، فإن عبارتي "المصايد الصغيرة الحجم" و"المصايد الحرفية" تعتبران متصلتين بالشريحة نفسها من المصايد لغايات هذه الوثيقة. أما التعليقات التي أدلي بها بالنسبة إلى وثيقة المسودة الأولى فتقترح أيضا النظر في عبارة "المصايد غير القائمة على القوارب والقائمة على الزوارق الصغيرة والقائمة على المجتمع." وفي هذه المسودة للخطوط التوجيهية سوف تستخدم عبارة "المصايد الصغيرة الحجم" لتعكس وجهات النظر المختلفة هذه. ويفيد مبدأ علم المصطلحات أنه وفقا للنقاش الدائر في الجزء 1، الفصل 2 بعنوان "الطبيعة والنطاق" يجب التوصل إلى تعريف واضح للمصايد الصغيرة الحجم على المستوى المحلي أو الوطني.

[2] تقترح بعض التعليقات الواردة أن تذكر الخطوط التوجيهية للمصايد الصغيرة الحجم أيضا "السيادة الغذائية". وتشير المسودة الحالية من النص إلى "الأمن الغذائي والتغذية" بما يتماشى مع المصطلحات المعتمدة حاليا لدى الجنة الأمن الغذائي العالمي.

[3] إن عبارة "الموارد السمكية" كما هي مستخدمة في هذه الوثيقة تشمل كل الموارد المائية الحية (من أعشاب بحرية ومحار إلخ في كل من المياه البحرية والمياه العذبة) والتي تخضع عادة إلى الحصد.

متكرر أو قد تصبح ذات أهمية خاصة في أوقات الشدة. وكثير من صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك يعملون لحسابهم الخاص ويسعون إلى توفير الغذاء مباشرة لأسرهم ومجتمعهم فضلا عن العمل في الصيد التجاري والتجهيز والتسويق. وغالبا ما يكون الصيد والأنشطة ذات الصلة أساسا أشبه بدعامة تقوم عليها الاقتصادات المحلية في المجتمعات الساحلية والواقعة على ضفاف البحيرات والأنهر وهي تشكل محركا يولد آثارا مضاعفة في قطاعات أخرى.

تعد مصايد الأسماك الصغيرة الحجم قطاعا فرعيا متنوعا وديناميا يتسم في الكثير من الأحيان بالهجرة الموسمية. وتختلف الخصائص المحددة لهذا القطاع الفرعي تبعا للموقع، فنرى المصايد الصغيرة الحجم ضاربة بقوة في صلب المجتمعات المحلية، وتعكس بذلك العلاقات التاريخية في كثير من الأحيان بالموارد السمكية المجاورة والتقاليد والقيم، كما أنها تدعم التماسك الاجتماعي. وبالنسبة إلى العديد من صغار الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك تمثل مصايد الأسماك نمط عيش كما يجسد هذا القطاع الفرعي تنوعا وغنى ثقافيا ذا أهمية عالية. ويعتمد الكثير من صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك ومجتمعاتهم – بمن فيهم المجموعات الضعيفة والمهمشة-- اعتمادا مباشرا على وصولهم إلى الموارد السمكية والأراضي. والحقيقة أن حقوق حيازة الأراضي في المنطقة الساحلية/الواجهة البحرية عامل حاسم لضمان وتسهيل الوصول إلى مصايد الأسماك، ولممارسة الأنشطة الملحقة (بما في ذلك التجهيز والتسويق)، وللإسكان وغير ذلك من دعم لسبل كسب العيش. وتعد صحة النظم الإيكولوجية المائية والتنوع البيولوجي المرتبط بها ركيزة أساسية لمعيشتهم ولقدرة القطاع الفرعي على المساهمة في الرفاه العام.

وعلى الرغم من أهمية مجتمعات الصيادين التقليديين فعدد كبير منها لا يزال مهمشا ولا تزال مساهمتها في الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر والتنمية العادلة والاستخدام المستدام للموارد – التي تعود بالفائدة عليها كما على الغير– غير متحققة بالكامل.

يواجه تأمين المصايد الصغيرة الحجم وزيادة مساهمتها العديد من التحديات والعقبات. فقد أدى تطوير قطاع مصايد الأسماك على مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية في كثير من الحالات في جميع أنحاء العالم إلى الاستغلال المفرط للموارد وإلى تهديد الموائل والنظم الإيكولوجية. أما الممارسات العرفية على صعيد تخصيص وتقاسم المنافع من الموارد في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، والتي لعلها تجري منذ عدة أجيال، فقد قوُضت نتيجة لنظم إدارة المصايد غير التشاركية والمركزية في أحيان كثيرة وبسبب التطورات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية. كما تعاني مجتمعات الصيادين التقليديين عادة من علاقات القوة غير المتكافئة. ففي بعض الأماكن، ترقى النزاعات بينها وبين مشاريع الصيد الضخمة إلى مصاف المشاكل وهناك تكافل أو منافسة متزايدة بين مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وغيرها من القطاعات. ولهذه القطاعات الأخرى في كثير من الأحيان نفوذ سياسي أو اقتصادي أقوى منها وهي تشمل: السياحة وتربية الأحياء المائية والزراعة والطاقة والتعدين والصناعة، وتطوير البنية التحتية.

وحين يكون الفقر موجودا في مجتمعات الصيادين التقليديين يكون متعدد الأبعاد ولا يكون ناتجا فقط عن الدخل المنخفض ولكن أيضا عن عوامل تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتقع مجتمعات الصيادين التقليديين عادة في المناطق النائية ويكون وصولها إلى الأسواق محدودا أو معوقا بالإجمال، مع صعوبة حصولها على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى. أما الخصائص المعتادة الأخرى فتشمل المستويات المنخفضة من التعليم الرسمي واعتلال الصحة (بما في ذلك في كثير من الأحيان نسب فوق المعدل من حالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، وعدم كفاية الهياكل التنظيمية. وتكون الفرص المتاحة محدودة بما أن مجتمعات الصيادين التقليديين تواجه نقصا في مصادر الرزق البديلة وتعاني من بطالة الشباب وظروف العمل غير الصحية وغير الآمنة والسخرة وعمالة الأطفال. وفي كثير من الأحيان يكون أثر هذه القيود أكبر في مجتمعات الصيادين التقليديين التي تعيش في المناطق النائية. ويضاف كل من التلوث والتدهور البيئي وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان إلى التهديدات التي تواجهها مجتمعات الصيادين التقليديين. وكل هذه العوامل قد جعلت من الصعب على صغار الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك سماع أصواتهم والدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الحيازة الخاصة بهم وضمان الاستخدام المستدام للموارد السمكية التي يعتمدون عليها.

وقد وضعت هذه الخطوط التوجيهية من خلال عملية تشاركية وتشاورية ضلع فيها ممثلون عن مجتمعات الصيادين التقليديين وعن منظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرون. وهي تأخذ في الحسبان طائفة واسعة من الاعتبارات والمبادئ الهامة، بما في ذلك المساواة وعدم التمييز والمشاركة والإدماج والمساءلة وسيادة القانون والمبدأ القائل إن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة. كما أن هذه الخطوط التوجيهية تتفق مع معايير حقوق الإنسان الدولية وتعززها. وهي تكمل وتدعم، بالإضافة إلى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، صكوكا دولية والتزامات أخرى مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياقات الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية للحيازة)، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي القطري (الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء). ويستحسن بمستخدمي هذه الوثيقة – بما يشمل الدول والجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم وأصحاب المصلحة الآخرين – الاطلاع كذلك على تلك الخطوط التوجيهية الأخرى ناهيك عن الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل الإدماج الكامل للموجبات والالتزامات الطوعية والإرشادات المتاحة المعمول بها.

## الجزء 1: مقدمة

### 1- الأهداف

1- تهدف هذه الخطوط التوجيهية إلى تعزيز مساهمة المصايد الصغيرة الحجم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية ودعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف. وإذ تروّج للنهج القائم على حقوق الإنسان فهي تهدف إلى تحقيق القضاء على الفقر والتنمية العادلة والاستخدام المستدام للموارد مع التركيز على احتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة – في مجتمعات الصيد وغيرها. وتسعى هذه الخطوط التوجيهية إلى تحقيق ذلك من خلال تمكين المجتمعات المحلية للصيادين التقليديين، بمن فيهم الرجال والنساء، من المشاركة في صنع القرار والتمتع بحقوق الإنسان والاضطلاع بمسؤولياتهم عن الاستخدام المستدام للموارد السمكية. وتقوم الخطوط التوجيهية كذلك بالترويج لمساهمة المصايد الصغيرة الحجم في مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لكوكبنا ولساكنيه بما يتماشى مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20)، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 2012.

1-2 تتمثل أهداف هذه الخطوط التوجيهية في:

- إرساء مبادئ ومعايير لإعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر قانونية من أجل تعزيز إدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وتنميتها وتقديم الإرشاد لتنفيذها.
- التوعية وتعزيز المعرفة بدور ومساهمة وقدرات مصايد الأسماك الصغيرة الحجم فضلا عن الاحتياجات والفرص المرتبطة بها.

### 2- الطبيعة والنطاق

1-2 تعتبر هذه الخطوط التوجيهية طوعيةً بطبيعتها وهي تنطبق على المصايد الصغيرة الحجم في جميع السياقات، ولكنها تركز بصفة خاصة على البلدان النامية وعلى تحقيق المنافع للفئات الضعيفة والمهمشة.

2-2 تتعلق هذه الخطوط التوجيهية بالمصايد الصغيرة الحجم في المياه البحرية والمياه الداخلية على حد سواء وهي تنطبق على جميع مكونات منظومة المصايد، أي الرجال والنساء العاملين في كافة الأنشطة على امتداد سلسلة القيمة، بما في ذلك القطاعات الفرعية المتمثلة بمراحل ما قبل وما بعد الحصاد والتجارة وجميع أنشطة الصيد والحصاد سواء في الاقتصاد

الرسمي أم غير الرسمي. وتعترف الخطوط التوجيهية بالروابط الهامة القائمة بين المصايد الصغيرة الحجم وتربية الأحياء المائية، ولكنها تركّز أساسا على المصايد الطبيعية.

2-3 وتخاطب هذه الخطوط التوجيهية الدول الأعضاء في المنظمة والدول غير الأعضاء على جميع المستويات والمقاييس (الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والبرلمانات والمجالس التشريعية، وكذلك الوكالات المنفذة والسلطات القضائية)، بما في ذلك المنظمات شبه الإقليمية والإقليمية والحكومية الدولية، والسلطات التقليدية والعرفية، والجهات الفاعلة في مصايد الأسماك الصغيرة (الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك ومجتمعاتهم المحلية والمنظمات المهنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني). وهي تتوجه أيضا إلى المؤسسات البحثية والأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي وجميع الجهات الأخرى المعنية بقطاع المصايد والتنمية الساحلية والريفية واستخدام البيئة المائية. وهي ذات صلة بجميع أشكال إدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بما فيها العامة والخاصة والمشتركة والجماعية والمحلية والعرفية. وبناء عليه، تتوجه هذه الخطوط التوجيهية إلى جميع الأطراف – الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء – أي جميع الأشخاص والمؤسسات والمنظمات العاملة أو المهتمة بإدارة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم وتنميتها وباستخدام البيئة المائية ومناطق اليابسة المتاخمة.

2-4 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بالتنوع الكبير للمصايد الصغيرة الحجم وبعدم وجود تعريف واحد متفق عليه للقطاع الفرعي. ولذا فهي لا تفرض تعريفا قياسيا للمصايد الصغيرة النطاق. ومن أجل ضمان الشفافية والمساءلة في تطبيق الخطوط التوجيهية، من المهم التأكد أيٌ من الأنشطة والجهات المشغّلة يعتبر صغير الحجم، وتحديد الفئات الضعيفة والمهمشة التي تحتاج الى اهتمام أكبر. وينبغي إجراء ذلك على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي أو الوطني، أو وفقا للسياق المعين الذي تطبق فيه. وينبغي للدول أن تضمن بأن يسترشد هذا التعريف بعمليات استشارية متعددة المستويات وتشاركية وذات مغزى وأهمية وموجهة إلى هدف معين، لكي تُسمع أصوات كل من الرجال والنساء. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم مثل تلك العمليات وتشارك فيها، بحسب الاقتضاء والصلة.

## 3- المبادئ الإرشادية

### 3ألف. المبادئ العامة

3-1 تستند هذه الخطوط التوجيهية إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والإدارة المسؤولة والتنمية المستدامة على النحو المحدد في مؤتمر ريو +20، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة وللحاجة إلى دعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

2-3 ويجب على جميع الأطراف الاعتراف بمبادئ حقوق الإنسان واحترامها وانطباقها على مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية لحقوق الإنسان وهي: السمة العالمية والمطلقة، وعدم قابلية تحويلها، وعدم قابلية تجزئتها، والتكافل والترابط، والمساواة وعدم التمييز، والمشاركة والإدماج والمساءلة وتطبيق القانون. وينبغي لجميع الأطراف أيضا إدراك أهمية التكافل القائم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان. كما يجب التشجيع على التنمية العادلة والمساواة بين الجنسين واحترام الجميع.

3-3 ينبغي للدول أن تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتصونها من أجل تمكين الأفراد والمجتمع المدني في المصايد لصغيرة الحجم من رفع مطالبهم إلى حكوماتهم ووضع سياسات تلبي احتياجاتهم الخاصة وضمان المساءلة والشفافية من الحكومات وعمليات صنع القرار الحكومية في تنفيذ تلك السياسات[4]. وينبغي للدول أن تحترم وتحمي الحقوق المدنية والسياسية للمدافعين عن حقوق الإنسان[5].

4-3 وتتحمل الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها المشاريع التجارية، مسؤولية احترام حقوق الإنسان[6] وينبغي للدول أن تنظم نطاق الأنشطة فيما يتعلق بالمصايد الصغيرة الحجم للجهات الفاعلة من غير الدول بغية التأكد من التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا تقتصر حقوق الإنسان على الولاية القضائية للبلد الواحد بل ينبغي للدول مراقبة البعد الخارجي لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

**3باء- مبادئ التنفيذ**

5-3 في إطار النهج القائم على حقوق الإنسان، ينبغي للدول أن تضمن استرشاد تنفيذ الخطوط التوجيهية بالمبادئ التالية:

1- **كرامة الإنسان:** *الاعتراف لجميع الأفراد بالكرامة المتأصلة والمساواة وحقوق الإنسان غير القابلة للتحويل*[7].

2- **احترام الثقافات:** الاعتراف بالأشكال الحالية للتنظيم والتقاليد والأعراف المحلية والممارسات لدى مجتمعات الصيادين التقليديين بمن فيهم الشعوب الأصلية واحترام تلك الأشكال. ولكن من المسلم به أن الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجال والنساء قد تحتاج إلى تعديل بهدف القضاء على التحيزات والعادات العرفية وسائر الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أي من الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة[8].

[4] بناء على الفقرة 1-2 من الخطوط التوجيهية إلى الحق بالغذاء
[5] بناء على الفقرة 4-8 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[6] بناء على الفقرة 3-2 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[7] الفقر 3باء-1 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[8] بناء على الفقرة الخامسة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

3- **عدم التمييز**: *لا يجب أن يتعرض أي شخص إلى التمييز في القوانين والسياسات أو في الممارسات العملية*[9].

4- **الإنصاف والمساواة**: ضمان العدالة والمعاملة المنصفة – سواء أمن الناحية القانونية أم من حيث الممارسة – لجميع الناس، بما في ذلك المساواة في الحقوق بين النساء والرجال والأطفال والشباب وكبار السن من أجل التمتع بجميع حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاعتراف بالاختلافات بين المرأة والرجل واتخاذ تدابير محددة للتعجيل في تحقيق المساواة الفعلية، أي استخدام المعاملة التفضيلية حيثما تدعو الحاجة إليها من أجل تحقيق نتائج منصفة، لا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة.

5- **التشاور والمشاركة**: ضمان مشاركة نشطة وحرة وفعالة وهادفة ومستنيرة للرجال والنساء من مجتمعات الصيادين التقليديين في جميع جوانب إدارة الموارد السمكية والأراضي المجاورة، مع مراعاة اختلال توازن القوى القائم بين الأطراف المختلفة. وينبغي أن يشمل ذلك الدعم والمساهمات من جانب أولئك الذين يمكن أن يتأثروا بالقرارات، قبل اتخاذها، ومن خلال الاستجابات المناسبة لمساهماتهم[10].

6- **سيادة القانون**: *اعتماد نهج قائم على القواعد من خلال القوانين التي يتم الترويج لها على نطاق واسع في اللغات المعتمدة، التي تنطبق على الجميع، وتطبق بالتساوي ويفصل فيها بصورة مستقلة، وتنسجم مع التزاماتها القائمة بموجب القانون الوطني والقانون الدولي، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها*.[11]

7- **الشفافية :** *التحديد الواضح والنشر الواسع النطاق للسياسات والقوانين والإجراءات باللغات المستخدمة، ونشر القرارات على نطاق واسع باللغات المستخدمة، وفي صيغ متاحة للجميع.* [12]

8- **المساءلة**: *اعتبار الأفراد والوكالات الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية مسؤولين عن أعمالهم وقراراتهم وفقا لمبادئ سيادة القانون.*[13]

3-6 ينبغي للدول ولجميع الأطراف الأخرى أيضا تطبيق المبادئ الإرشادية التالية لتنفيذ الخطوط التوجيهية:

**1- الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية**: تطبيق نهج تحوطي وإدارة المخاطر للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها، وذلك لا يتضمن فقط الاستغلال المفرط للموارد السمكية والآثار البيئية السلبية بل أيضا العواقب الاجتماعية والاقتصادية غير المقبولة.

[9] الفقرة 3باء–2 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[10] بناء على الفقرة 3 باء–6 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[11] الفقرة 3باء–7 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[12] الفقرة 3 باء–8 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[13] الفقرة 3باء–9 من الخطوط التوجيهية للحيازة

**2- النُهج الكلية والمتكاملة:** الاعتراف بنهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك باعتباره مبدأ مرشدا هاما، وتبني مفهومي الشمولية والاستدامة لجميع أجزاء النظم الإيكولوجية – بما في ذلك سبل عيش الناس – وضمان التنسيق بين القطاعات بما أن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم ترتبط بشكل وثيق بالعديد من القطاعات الأخرى وتعتمد عليها. كما ينبغي للدول استخدام نهج التخطيط المكاني على النحو المطلوب.

**3- حقوق الحيازة القائمة:** إدراك واحترام وحماية مختلف أشكال حقوق الحيازة القانونية للموارد المائية والأراضي التي تتمتع بها مجتمعات الصيادين التقليديين حتى حين لا تكون مسجلة رسميا في نص قانوني. وينبغي للدول أن تحمي بصورة وافية حقوق صغار الصيادين والعاملين في صيد الأسماك بالرزق المضمون والعادل، وكذلك الوصول التفضيلي، عند الاقتضاء، إلى مناطق الصيد التقليدية والموارد في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية.[14]

**4- المسؤولية الاجتماعية:** تعزيز التضامن المجتمعي والمسؤولية الجماعية ومسؤولية الشركات. ويجب التشجيع على خلق بيئة تعزز التعاون بين أصحاب المصلحة .

**5- قابلية التنفيذ والجدوى الاجتماعية والاقتصادية:** ضمان أن تكون السياسات والاستراتيجيات والخطط والإجراءات الرامية إلى تحسين حكم المصايد الصغيرة الحجم وتنميتها سليمة اجتماعيا واقتصاديا وعقلانية. كما ينبغي لها الاسترشاد بالظروف الحالية، وأن تكون قابلة للتنفيذ وللتكيف مع الظروف المتغيرة، كما يجب عليها أن تدعم قدرة المجتمع المحلي على مواجهة العقبات.

## 4- العلاقة بالصكوك الدولية الأخرى

4-1 ينبغي تفسير هذه الخطوط التوجيهية وتطبيقها بما يتفق مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الوطني والدولي، بما في ذلك قواعد وولايات منظمة التجارة العالمية، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية النافذة. فهي تستكمل وتدعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتناول حقوق الإنسان والحكم المسؤول والتنمية المستدامة كما حددها مؤتمر ريو +20. وقد وضعت الخطوط التوجيهية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وهي تدعم الحكم المسؤول لمصايد الأسماك والاستخدام المستدام للموارد بما يتفق مع هذا الصك.

4-2 ولا ينبغي أن يفسّر أي شيء في هذه الخطوط التوجيهية على أنه يقيد أو يقوض أي التزامات قانونية تكون الدولة خاضعة لها بمقتضى القانون الدولي. وحيثما تتعارض التشريعات الوطنية مع أحكام الخطوط التوجيهية، يمكن استخدام

[14] الجملة قائمة على الفقرة 6-18 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

هذه الأخيرة لإرشاد التعديلات ولاستلهام أحكام تشريعية جديدة، فضلا عن المساعدة على استكمال القواعد والأنظمة العرفية.

## الجزء 2: الصيد الرشيد والتنمية المستدامة

## 5- حوكمة الحيازة وإدارة الموارد

5-1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بالحاجة إلى الاستخدام المسؤول والمستدام للتنوع البيولوجي المائي والموارد الطبيعية من أجل تلبية المتطلبات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية. وتحتاج مجتمعات الصيادين التقليديين إلى ضمان حقوق حيازة[15] الموارد التي تشكل أساس رزقهم. كما تدعم الخطوط التوجيهية التوزيع العادل للفوائد الناجمة عن الحكم الرشيد لمصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية، ومكافأة كل من الرجال والنساء وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة.

### 5ألف- الحوكمة المسؤولة للحيازة

5-2 ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات المعمول بها في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم عامل محوري لإعمال حقوق الإنسان والأمن الغذائي والقضاء على الفقر وتحقيق سبل العيش المستدامة والاستقرار الاجتماعي والإسكان الآمن والتنمية الريفية والنمو الاجتماعي والنمو الاقتصادي[16].

5-3 ينبغي أن تكفل الدول نيل صغار الصيادين والعاملين في صيد الأسماك ومجتمعاتهم حقوقا مضمونة وعادلة ومناسبة اجتماعيا وثقافيا بحيازة الموارد السمكية (البحرية والداخلية) والأراضي في المنطقة الساحلية/الواجهة البحرية، مع التركيز بشكل خاص على حقوق الحيازة للمرأة.

5-4 ينبغي لجميع الأطراف أن تقر وتحترم حقوق الحيازة العرفية المشروعة لمجتمعات الصيادين التقليديين بما في ذلك عندما لا تكون محمية حاليا من قبل القانون. وينبغي للدول أن تتخذ التدابير المناسبة لتحدد وتسجل وتحترم أصحاب الحيازة المشروعين وحقوقهم، سواء أكانت مسجلة رسميا أم لا[17]. أما القواعد والممارسات المحلية، فضلا عن الوصول العرفي وإلا فالتفضيلي إلى الموارد السمكية والأراضي من قبل مجتمعات الصيادين التقليديين بمن فيها الشعوب الأصلية، فيجب

[15] تستعمل عبارة "حق الحيازة" بما يتماشى مع مضمون *"الخطوط التوجيهية للحيازة"* وهي تعني بالتالي أن الحيازة هي التي تحدد من يستطيع استخدام أية من الموارد الطبيعية ولكم من الوقت وبموجب أي شروط وهي إذا تشمل سائر التعابير الشائعة الاستعمال مثل "الحق بالوصول" و"الحق بالاستخدام" و"الحق بالإدارة".

[16] بناء على الفقرة 4-1 من الخطوط التوجيهية للحيازة

[17] بناء على الفقرة 3-1 من الخطوط التوجيهية للحيازة

الاعتراف بها واحترامها وحمايتها بطرق تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الشعوب الأصلية. *وحيثما تؤدي الإصلاحات الدستورية أو القانونية إلى تعزيز حقوق المرأة وتضعها في صراع مع الأعراف، ينبغي أن تتعاون جميع الأطراف لاستيعاب هذه التغييرات في نظم الحيازة العرفية*[18].

5–5 حيثما تملك الدول أو تتحكم بالموارد من الماء (بما في ذلك الموارد السمكية) ومن الأراضي، يجب أن تحدد حقوق استخدام وحيازة هذه الموارد في ضوء الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع[19]. وينبغي للدول، حسب الاقتضاء، أن تعترف وتحمي الموارد المملوكة من القطاع العام التي يتم استخدامها وإدارتها بشكل جماعي من قبل مجتمعات الصيادين التقليديين. وينبغي لها الحفاظ على الاستخدام الجماعي والترتيبات الإدارية والآليات ذات الصلة. ويجب اتخاذ هذه التدابير لضمان بقاء حقوق حيازة الموارد التي تشكل أساس كسب العيش ضمن حدود المجتمع المحلي المعني.

6–5 ينبغي للدول أن تكفل وجود ضمانات للفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، بما يشمل المهاجرين الذين قد لا يملكون حقوقا مشروعة للحيازة ولكنهم على الرغم من ذلك يعتمدون على الموارد السمكية والأرض لكسب رزقهم، وخاصة في أوقات الشدة.

7–5 ينبغي للدول أن تمنح وتصون وتعزز الوصول التفضيلي لمجتمعات الصيادين التقليديين إلى الأسماك في المياه الخاضعة للولاية الوطنية بغية تحقيق نتائج منصفة للمجموعات المختلفة من الناس، ولا سيما الفئات الضعيفة أو المحرومة. وينبغي مراعاة تدابير محددة، مثل إنشاء وإنفاذ مناطق حصرية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم. وينبغي إيلاء مجتمعات الصيادين التقليديين الأولوية قبل إبرام اتفاقات بشأن الوصول إلى الموارد مع بلدان ثالثة وأطراف ثالثة.

8–5 على الدول أن تبحث في اعتماد الإصلاحات الرامية إلى إعادة توزيع الموارد عندما تستطيع تلك الإصلاحات تسهيل الوصول العادل إلى الموارد من مصايد وأراض لمجتمعات الصيادين التقليديين. ويجب وضع تدابير محددة لضمان استفادة المرأة بشكل منصف من إعادة توزيع للموارد. وقد تتطلب إعادة توزيع الموارد مصادرة الأملاك ويجب أن تتم وفقا لأحكام "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحكم الرشيد لحيازة الأراضي والثروة السمكية والغابات في سياقات الأمن الغذائي الوطني."

[18] الجملة مقتبسة عن الفقرة 9–6 من الخطوط التوجيهية للحيازة

[19] بناء على الفقرة 801 من الخطوط التوجيهية للحيازة

5–9 وينبغي للدول أن تكفل عدم تعرض مجتمعات الصيادين التقليديين للطرد التعسفي وعدم إبطال حقوقهم الشرعية بالحيازة أو امتهانها[20]. ويجب أن تعترف الدول بأن المنافسة من جانب المستخدمين الآخرين للموارد في تزايد وأن مجتمعات الصيادين التقليديين، ولا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة، غالبا ما تكون الطرف الأضعف في الصراعات مع القطاعات الأخرى وهي قد تحتاج إلى دعم خاص إذا تعرّض رزقها للتهديد بسبب أعمال الإنماء وأنشطة القطاعات الأخرى.

5–10 على الدول أن تتيح من خلال هيئات قضائية وإدارية محايدة ومختصة، لمجتمعات الصيادين التقليديين الحصول على وسائل فعالة ومقبولة السعر وحسنة التوقيت لتسوية النزاعات بشأن حقوق الحيازة، بما في ذلك الوسائل البديلة لتسوية تلك المنازعات، كما ينبغي لها توفير سبل الانتصاف الفعالة، التي قد تشمل الحق في الطعن، حسب الاقتضاء. ويترتب إنفاذ تلك الحلول بسرعة ويمكن أن تشمل رد الحقوق وإعادة الملك والتعويض وجبر الضرر. وينبغي أن تسعى الدول إلى ضمان وصول الأشخاص الضعفاء والمهمشين إلى هذه الوسائل.[21]

5–11 وينبغي للدول أن تتخذ خطوات لتجديد إمكانية الوصول إلى مناطق الصيد التقليدية والأراضي الساحلية بالنسبة إلى مجتمعات الصيادين التقليديين الذين كانوا قد تعرضوا للتهجير بسبب الحرب أو الصراعات. ويجب على هذه الخطوات أن تعزز وتضمن القضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة في ممارسات الحيازة.

**5باء. إدارة الموارد المستدامة**

5–12 ينبغي للدول ولجميع العاملين في إدارة المصايد اتخاذ تدابير لحفظ الموارد السمكية على المدى الطويل ولاستخدامها المستدام. وعليهم تعزيز وتطبيق نظم الإدارة المناسبة، بما يتسق مع التزاماتهم القائمة بموجب القانون الوطني والدولي والالتزامات الطوعية بما في ذلك مدونة قواعد السلوك بشأن الصيد الرشيد، التي تعترف اعترافا وافيا بمتطلبات ومصايد الأسماك الصغيرة الحجم وبفرصها.

5–13 ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالترابط بين الحقوق والمسؤوليات، وبأن حقوق الحيازة تقابلها الواجبات، كما أن احترام حفظ الموارد على المدى الطويل واستخدامها المستدام هو أمر واجب. ويجب استبدال الأساليب غير القانونية في صيد الأسماك أو الممارسات الأخرى التي تضر بالبيئة أو التي لا يمكن تحملها، بممارسات مسؤولة.

5–14 وينبغي للدول تيسير ودعم مجتمعات الصيادين التقليديين لكي تتحمل المسؤولية، وفقا لحقوق ونظم الحيازة العرفية لديها، عن إدارة الموارد التي تعتمد عليها لرفاهيتها والتي تستخدمها تقليديا لكسب عيشها. وبناء عليه، ينبغي أن

[20] بناء على الفقرة 4–5 من الخطوط التوجيهية للحيازة

[21] بناء على الفقرة 4–9 من الخطوط التوجيهية للحيازة

تكفل الدول مشاركة مجتمعات الصيادين التقليديين – بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة – في تخطيط وتصميم وتنفيذ التدابير الإدارية التي تؤثر على خياراتهم المعيشية. وهذا ينطبق على كل من المناطق المحمية في المياه البحرية والمياه الداخلية والمناطق الساحلية (كما في حالة حفظ المنغروف). ويجب أيضا تعزيز نظم الإدارة التشاركية، مثل الإدارة المشتركة، وفقا للقانون الوطني.

5–15 ينبغي للدول أن تضمن وجود أنظمة للرصد والمراقبة والإشراف تناسب مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. ويجب أن تقدم الدعم لمثل هذه الأنظمة، مع إشراك الجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم بحسب الحاجة وأن تعزز التدابير التشاركية ضمن سياق الإدارة المشتركة. وهناك حاجة إلى آليات فعالة للإنفاذ من أجل إلغاء جميع أشكال الصيد غير القانونية والمدمرة التي لها تأثير سلبي على المصايد الصغيرة الحجم.

5–16 على الدول أن تضمن توضيح الأدوار والمسؤوليات في ترتيبات الإدارة المشتركة للأطراف المعنية وأصحاب المصلحة والاتفاق عليها من خلال عملية تشاركية، وأن يكون لديها دعم قانوني واضح وقابل للقضاء فيه. تعتبر جميع الأطراف مسؤولة عن الاضطلاع بأدوار الإدارة المتفق عليها. وعلى الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم أن تسعى إلى أن تكون ممثلة في الهيئات المهنية والمصايد المحلية والوطنية ذات الصلة والمشاركة بنشاط في جميع عمليات صنع القرارات ورسم السياسات.

5–17 ينبغي للدول والجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم أن تشجع وتدعم دور ومشاركة الرجال والنساء، سواء أساهموا في عمليات ما قبل الحصاد أو الحصاد أو بعد الحصاد أم في الإدارة المشتركة وتعزيز مصايد الأسماك المسؤولة، مقدمين معارفهم ووجهات نظرهم واحتياجاتهم المحددة. ويترتب على جميع الأطراف أن تولي اهتماما خاصا لضرورة ضمان المشاركة العادلة للمرأة، وتصميم تدابير خاصة لتحقيق هذا الهدف ضمن أطر زمنية محددة.

5–18 وينبغي للدول تجنب تدابير السياسة مثل توفير أنواع معينة من التحويلات المالية الحكومية وغيرها من خطط الحوافز الاقتصادية، التي قد تتسبب في زيادة التنافس على الموارد وينجم عنها تأثير ضار على المصايد الصغيرة الحجم.

5–19 حيثما توجد مشاكل عابرة للحدود ومشاكل أخرى مشابهة مثل المياه والموارد السمكية المشتركة، ينبغي للدول العمل معا لضمان أن يتم منح حقوق الحيازة لمجتمعات الصيادين التقليديين وحمايتها وفقا للمبادئ المطبقة في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. وبحسب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1995 واتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، ينبغي أن تتعاون الدول في إدارة الموارد السمكية العابرة للحدود من خلال ترتيبات إدارة مصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية.

5–20 على جميع الأطراف الاعتراف بضرورة النظر في التبعات الحالية و/أو المستقبلية لتغير المناخ في تدابير الإدارة وممارساتها. ويجب أن تكون آليات وتدابير الإدارة التكيفية الفعالة الرامية إلى تقوية المرونة جزءا من مخططات وتنفيذ الإدارة المشتركة للمصايد الصغيرة الحجم، فيما يتعلق بكل من المياه والأراضي.

## 6 – التنمية الاجتماعية والعمالة والعمل اللائق

6–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بأن مجتمعات الصيادين التقليديين، ، سواء أكانت داخلية أم بحرية، تتسم في الكثير من الأحيان بمستويات عالية من الضعف. وهذا الواقع هو نتيجة لاعتمادهم على استغلال مورد طبيعي محدود وعدم قابلية التنبؤ في مهنة صيد الأسماك، كما أنه يتعلق أيضا بقضايا إنمائية أوسع نطاقا. تحتاج مجتمعات الصيادين التقليديين إلى الوصول للمجموعة الكاملة من الخدمات المالية والاجتماعية والمؤسسية والموارد بالإضافة إلى حقوق الحيازة الخاصة بالموارد السمكية والأراضي للحفاظ على مصادر رزقها. تشجع الخطوط التوجيهية التوعية والمراعاة المعززة للظروف الاجتماعية والاقتصادية واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات الصيادين التقليديين بما يشمل الرجال والنساء على حد سواء وتولي اهتماما خاصا للفئات الضعيفة والمهمشة.

6–2 ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالحاجة إلى اتباع نُهج متماسكة ومتكاملة وشاملة بالنسبة إلى الحوكمة والتنمية تراعي تعقيدات كسب سبل العيش وتستند إلى حقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتنمية الاجتماعية بما يضمن تمكين مجتمعات الصيادين التقليديين واكتسابها القدرة على التمتع بحقوق الإنسان.

6–3 وينبغي للدول أن تدعم الاستثمار في تنمية الموارد البشرية مثل الصحة والتعليم ومحو الأمية والتدريب على المهارات الأخرى. كما يجب أن تكفل الدول حصول مجتمعات الصيادين التقليديين على هذه الخدمات وغيرها من الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك السكن اللائق والمرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب والكهرباء. ويجب تقبّل المعاملة التفضيلية للمرأة وللفئات الضعيفة والمهمشة – من حيث تقديم الخدمات وعدم التمييز وغير ذلك من حقوق الإنسان– وتشجيعها عندما تكون مطلوبة لضمان المنافع العادلة.

6–4 وينبغي للدول أن تضمن تغطية صغار الصيادين والعاملين في صيد الأسماك بالتأمين ضد البطالة وخطط الضمان الاجتماعي مع مزايا مساوية لمزايا الفئات المهنية الأخرى في البلاد وفقا للقانون الوطني. وعلى خطط الضمان الاجتماعي أن تأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة للمصايد الصغيرة الحجم. وينبغي لتلك الخطط أن تنطبق على سلسلة القيمة بأكملها وأن تتضمن أحكاما بشأن الأعمال الموسمية والعمل في الاقتصاد غير الرسمي وبشأن الفئات الضعيفة والمهمشة كذلك.

6-5 وينبغي للدول أن تدعم تطوير الخدمات الأخرى التي تعتبر مناسبة لمجتمعات الصيادين التقليديين فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالادخار والائتمان وخطط التأمين، مع التركيز بشكل خاص على ضمان وصول المرأة إلى مثل هذه الخدمات.

6-6 ويجب على الدول أن تعترف بأن الطائفة الكاملة من الأنشطة على امتداد سلسلة القيمة للمصايد الصغيرة الحجم هي عمليات اقتصادية ومهنية أي: مراحل ما قبل وما بعد الحصاد، سواء في البيئة المائية أم على الأرض؛ التي يضطلع بها الرجال أو النساء في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي. وينبغي النظر في جميع الأنشطة: أي تلك التي تمارس بوقت جزئي أو بصورة متقطعة و/أو للكفاف. وينبغي تعزيز فرص التطوير المهني، ولا سيما للفئات الأكثر ضعفا من العاملين في مجال الصيد ما بعد الحصاد والنساء.

6-7 على الدول أن تحترم الحق في مستوى معيشي لائق والعمل وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. لا بد من خلق بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة في مجتمعات الصيادين التقليديين. وينبغي للدول أن تتبع سياسات عامة شاملة وغير تمييزية وسليمة فيما خص الاقتصاد والمصايد واستخدام الأراضي، فهي كلها سوف تسمح لمجتمعات الصيادين التقليديين والمنتجين الآخرين للغذاء ولا سيما النساء، بكسب عائد عادل من أعمالهم ورأسمالهم وإدارتهم، وتشجع حفظ الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة.

6-8 ينبغي أن تدعم الدول الفرص القائمة، أو أن تطور الفرص التكميلية والبديلة المدرة للدخل – بالإضافة إلى جني الأرباح من الأنشطة المتعلقة بالمصايد – لصالح مجتمعات الصيادين التقليديين، كما هو مطلوب ولدعم الاستخدام المستدام للموارد وتنويع سبل العيش. ويجب الاعتراف بدور المصايد الصغيرة الحجم في الاقتصادات المحلية والروابط بين هذا القطاع المحلي والاقتصاد الأوسع، والاستفادة منها. وينبغي لمجتمعات الصيادين التقليديين الاستفادة من التطورات مثل السياحة القائمة على المجتمع المحلي (بما في ذلك الصيد الترفيهي) والتربية الرشيدة للأحياء المائية الصغيرة النطاق. ولكن حين يرغب صغار الصيادين والعاملين في صيد الأسماك في مواصلة ممارسة مهنتهم يجب احترام هذه الرغبة والاعتراف بها بالشكل المناسب في السياسات الخاصة بالمصايد ونظم إدارتها.

6-9 على الدول أن تهيئ الظروف للرجال والنساء في مجتمعات الصيادين التقليديين لكي يمارسوا صيد الأسماك و الأنشطة ذات الصلة بالمصايد في بيئة خالية من الجريمة (بما في ذلك الجرائم البيئية والجرائم المتعلقة بالمصايد) والعنف وأنشطة المافيا والقرصنة والسرقة والاعتداء الجنسي والفساد وإساءة استعمال السلطة. وينبغي لجميع الأطراف اتخاذ خطوات لوضع تدابير تهدف إلى القضاء على العنف الجنسي، بما في ذلك العنف المنزلي، وحماية النساء المعرضات لهذا النوع من العنف. وينبغي للدول ضمان وصول ضحايا العنف وسوء المعاملة وما إلى ذلك، إلى العدالة بما في ذلك داخل الأسرة أو المجتمع.

6–10 على الدول والجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم، بما في ذلك السلطات التقليدية والعرفية، أن تفهم وتعترف وتحترم دور المهاجرين من الصيادين والعاملين في مجال الصيد بما أن الهجرة هي إستراتيجية معتادة لكسب العيش في المصايد الصغيرة الحجم. وينبغي للدول والجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم ضمان الإدماج العادل والمناسب للمهاجرين الذين ينخرطون في الاستخدام المستدام للموارد السمكية والذين لا يقوضون إدارة المصايد القائمة على المجتمع المحلي وتنميتها.

6–11 وينبغي للدول معالجة قضايا الصحة المهنية وظروف العمل غير العادلة لجميع صغار الصيادين والعاملين في مجال صيد الأسماك الذين يعملون على متن المراكب والضفاف عبر التأكد من وجود التشريعات الضرورية وتنفيذها، في جملة أمور، وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية والميثاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعاهدات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية. ويجب على جميع الأطراف بذل الجهد لضمان إدراج مسألة الصحة والسلامة المهنية كجزء لا يتجزأ من إدارة المصايد فضلا عن مبادرات التنمية.

6–12 وينبغي للدول القضاء على العمل الجبري، ومنع العبودية على أساس الديون للرجال والنساء والأطفال واتخاذ تدابير فعالة لحماية الصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك، بما في ذلك المهاجرين، وذلك بهدف القضاء التام على العمل القسري في مصايد الأسماك بما فيها المصايد الصغيرة الحجم.

6–13 وينبغي أن تتيح الدول إمكانية دخول المدارس والمرافق التعليمية التي تلبي احتياجات مجتمعات الصيادين التقليديين والتي تمكّن الشباب من الحصول على عمل مربح ولائق، وتحترم خياراتهم الوظيفية وتوفر فرصا متساوية لجميع الفتيان والفتيات والشبان والنساء.

6–14 على الجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم أن تعترف بأهمية رفاه الأطفال وتعليمهم من أجل مستقبل الأطفال تحديدا ومستقبل المجتمع عامةً. ويجب أن يذهب الأطفال إلى المدرسة وأن يكونوا بمنأى عن أي اعتداء وأن تحترم حقوقهم كافة بما يتفق مع معاهدة حقوق الطفل.

6–15 ينبغي للدول إدراك ومعالجة أسباب وتبعات تنقل صيادي الأسماك عبر الحدود التي تؤدي إلى اعتقال الصيادين أو حجزهم خارج بلادهم. وفي مثل هذه الحالات، لا بد من التشجيع على المعاملة العادلة والمنصفة للأشخاص المتضررين. وينبغي للدول والأطراف الأخرى المساهمة في فهم قضايا الحيازة عبر الحدود التي تؤثر في المجتمعات المحلية، مثل مناطق الصيد الخاصة بصغار الصيادين، والتي تقع عبر الحدود الدولية.

6–16 ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بالتعقيد الذي يحيط بقضايا السلامة في عرض البحر (في مصايد الأسماك البحرية والداخلية) والأسباب المتعددة وراء السلامة المنقوصة. وهذا ينطبق على جميع أنشطة الصيد (سواء أكانت تعتمد على مركب أم لا). وينبغي للدول أن تكفل تطوير وسن وتنفيذ القوانين واللوائح المناسبة التي تتفق مع الخطوط التوجيهية الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية للعمل في مجال الصيد والسلامة البحرية في المصايد الصغيرة الحجم.

6–17 ينبغي أن تعترف الدول بأن تحسين السلامة البحرية، الذي يشمل الصحة والسلامة المهنية، في المصايد الصغيرة الحجم (الداخلية والبحرية) يتحقق بأفضل صورة من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية متماسكة ومتكاملة، مع عناصر التنسيق الإقليمي، حسب الاقتضاء. ويجب أن تقدم الدول الدعم، من بين أمور أخرى، ومسك نظام وطني للإبلاغ عن الحوادث وتقديم برامج للتوعية بالسلامة في البحار واعتماد التشريعات المناسبة للسلامة البحرية في المصايد الصغيرة النطاق. وينبغي الاستفادة الكاملة من المؤسسات والهياكل القائمة في المجتمعات المحلية لزيادة الامتثال، وجمع البيانات والتدريب والتوعية، وعمليات البحث والإنقاذ.

## 7- سلاسل القيمة ومرحلة ما بعد الحصاد والتجارة

7–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بأن القطاع الفرعي لما بعد الحصاد – الذي يشمل كافة الأنشطة من صيد الأسماك وصولا إلى المستهلك – يوظف عددا من الأشخاص أكثر من القطاع الفرعي للإنتاج الأولي، وأن معظم هؤلاء من النساء. ويحتاج صغار العاملين في صيد الأسماك بمن فيهم الرجال والنساء على حد سواء – في كافة أجزاء سلسلة القيمة إلى أن يعترف بهم وأن يعتبروا ويدعموا بالشكل المناسب مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات الضعيفة والمهمشة. وتعزز الخطوط التوجيهية منظور سلسلة القيمة بالنسبة إلى حوكمة المصايد الصغيرة الحجم وتنميتها، مع الإقرار بالحاجة إلى اعتبار القطاع الفرعي لما بعد الحصاد والجهات الفاعلة فيه كجزء لا يتجزأ من نظام المصايد، وبالتالي أيضا كأصحاب مصلحة في إدارة مصايد الأسماك وإدارتها.

7–2 ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه المصايد الصغيرة الحجم والقطاع الفرعي لما بعد الحصاد والجهات الفاعلة فيه في سلسلة القيمة، إذ يشكل الرابط بين استخدام الموارد (العرض) والاستهلاك (الطلب). كما يربط القطاع الفرعي لما بعد الحصاد أيضا المصايد الصغيرة الحجم بالمصايد الأخرى بما أن العاملين التقليديين في صيد الأسماك يعدّون ويسوقّون أحيانا الأسماك التي حصلوا عليها من المصايد الكبيرة النطاق. تحتل المصايد الصغيرة الحجم موقعا حساسا بما أن أداءها يتأثر بالممارسات والعوامل سواء أفي المرحلة التمهيدية (الصيادون/الإنتاج الأولي) أم في المراحل الدنيا. وينبغي لجميع الأطراف ضمان أن تكون الجهات الفاعلة لما بعد الحصاد جزءا من عملية صنع القرارات ذات الصلة، مع الاعتراف

بأن هناك في بعض الأحيان علاقات قوة غير متكافئة بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وبأن الفئات الضعيفة والمهمشة قد تتطلب دعما خاصا.

7–3 ينبغي لجميع الأطراف الاعتراف بالدور الذي تؤديه المرأة في كثير من الأحيان في القطاع الفرعي لما بعد الحصاد ودعم التحسينات لتسهيل مشاركة المرأة في العمل. وينبغي أن تكفل الدول إتاحة وسائل الراحة والخدمات المناسبة للمرأة بحسب الحاجة، لتمكينها من الاحتفاظ بسبل عيشها في القطاع الفرعي لما بعد الحصاد وتعزيزها.

7–4 ينبغي أن تقدم الدول الاستثمارات وأن تمكّنها في البنى التحتية والإجراءات والهياكل التنظيمية المناسبة وفي تنمية القدرات من أجل دعم المصايد الصغيرة الحجم في النطاق الفرعي لما بعد الحصاد لإنتاج نوعية جيدة وآمنة من الأسماك والمنتجات السمكية، من أجل التصدير والأسواق المحلية، بطريقة مسؤولة ومستدامة.

7–5 ينبغي للدول وشركاء التنمية تعزيز التنمية التنظيمية وتطوير القدرات لدى صغار العاملين في صيد الأسماك في جميع مراحل سلسلة القيمة، من أجل تعزيز دخلهم وتأمين سبل عيشهم. ووفقا لذلك، ينبغي دعم تطوير التعاونيات والهياكل التنظيمية الأخرى، حسب الاقتضاء.

7–6 ينبغي لجميع الأطراف تجنب الخسائر في مرحلة ما بعد الحصاد والبحث عن سبل لخلق القيمة المضافة من خلال الاستفادة من التكنولوجيات التقليدية الموجودة والتكنولوجيات المحلية الفعالة من حيث التكلفة، والابتكارات المحلية ونقل التكنولوجيا المناسبة ثقافيا. وينبغي تشجيع الممارسات المستدامة بيئيا، التي تمنع على سبيل المثال، هدر المدخلات (المياه والوقود الخشبي وغير ذلك) في عملية تناول الأسماك الصغيرة وإعدادها.

7–7 وينبغي للدول أن تسهل الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية للمنتجات السمكية الصادرة عن صغار المشغلين، مع تشجيع التجارة المنصفة وغير التمييزية بالأسماك والمنتجات السمكية. وينبغي للدول، حسب الاقتضاء، تعزيز تنمية الأسواق الصغيرة الحجم محليا وإقليميا والتجارة الحدودية للحد من الفقر وزيادة الأمن الغذائي، وخاصة في المناطق الفقيرة الريفية والحضرية[22]. وينبغي للدول أن تعمل معا لتقديم إجراءات حدودية وأنظمة تجارية كفيلة بدعم التجارة الإقليمية بالمنتجات من المصايد الصغيرة التي تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وولايتها.

7–8 يجب أن تعترف جميع الأطراف بوجوب عدم تهميش المصايد الصغيرة الحجم في الأسواق نتيجة للتوسيم الإيكولوجي وخطط إصدار الشهادات. وينبغي أن تشجع الدول خطط إصدار الشهادات القائمة على الاستدامة الاجتماعية

[22] الفقرة 4–5 من الخطوط التوجيهية للحق في الغذاء

والاقتصادية والبيئية ومعايير التجارة العادلة للمنتجات الصادرة عن المصايد الصغيرة الحجم. وينبغي توفير بيئة مواتية لمجتمعات الصيادين التقليديين لكي يطوروا مخططات التوسيم الخاصة بهم لكل منطقة.

7–9 وينبغي للدول أن تسعى إلى فهم تأثير التجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية والتكامل الرأسي على صغار الصيادين المحليين والعاملين في صيد الأسماك ومجتمعاتهم. وينبغي أن تكفل بألا يؤثّر تشجيع التجارة الدولية بالأسماك وإنتاج الصادرات تأثيرا سلبيا على التمتع بالحق في الغذاء وحقوق الإنسان الأخرى وخاصة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يعتبرون الأسماك بالغة الأهمية لتغذيتهم وصحتهم ورفاههم وللذين ليس بمتناولهم أو لا يملكون ثمن مصادر أخرى مقارنة من الغذاء[23].

7–10 ينبغي للدول وللجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم وغيرها من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة أن تدرك بأن أسعار التصدير العالية لمنتجاتها قد تعود بالنفع إذا ما وزعت بصورة منصفة. ولكن بحال لم يوجد نظام إدارة مسؤول وفعال للمصايد فيجب أن تدرك الدول بأن زيادة الطلب في الأسواق الدولية قد يحفز الاستغلال الجائر أيضا ما يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي والتغذية. ويجب أن يقابل الطلب في السوق بإدارة فعالة للمصايد بما في ذلك الممارسات والسياسات والإجراءات المسؤولة لمرحلة ما بعد الحصاد.

7–11 وينبغي للدول أن تعتمد سياسات وإجراءات، بما في ذلك التقييمات البيئية والاجتماعية، لضمان المعالجة المنصفة للآثار السلبية للتجارة الدولية على البيئة والمصايد الصغيرة الحجم وسبل العيش واحتياجات الأمن الغذائي. ويجب أن يكون التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين جزءا من هذه السياسات والإجراءات[24].

7–12 ينبغي للدول أن تتيح الوصول إلى معلومات السوق والمعلومات التجارية ذات الصلة – على سبيل المثال، تلك التي تتعلق بالتغيرات في التجارة العالمية للمأكولات البحرية وبجوانب أخرى من العولمة والاستدامة، والتتبع والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم والأمن الغذائي والتغذية – لأصحاب المصلحة في سلسلة القيمة للمصايد الصغيرة الحجم. ويحب أن تتمكن الجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم من الوصول إلى معلومات دقيقة عن السوق وفي الوقت المناسب لمساعدتها على التكيف مع الظروف المتغيرة للسوق. أما تنمية القدرات فمطلوبة هي أيضا كي يتمكن صغار العاملين في صيد الأسماك ولا سيما النساء منهم والمجموعات الضعيفة والمهمشة من التكيف والاستفادة من فرص التوجهات العالمية والحالات المحلية مع التخفيف من أي آثار سلبية محتملة.

[23] بناء على الفقر 11–2–15 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

[24] بناء على الفقرة 61 من الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد للمنظمة. الرقم 11، التجارة المسؤولة للأسماك

7–13 ينبغي للدول أن تستثمر في التشجيع على استهلاك الأسماك وفي برامج تثقيف المستهلكين، بما في ذلك ضمن المناهج الدراسية، من أجل زيادة الوعي بفوائد التغذية من تناول الأسماك ونقل المعرفة عن كيفية تقييم الأسماك وجودة المنتج.

7–14 ينبغي لجميع الأطراف أن تأخذ في الاعتبار التأثير الذي قد يمارسه تغير المناخ على القطاع الفرعي لما بعد الحصاد والذي قد يكون على شكل تغيرات في أنواع الأسماك وكميات وجودة الأسماك ومدة صلاحيتها، والآثار المترتبة فيما يتعلق بمنافذ السوق. وينبغي أن تقدم الدول الدعم للجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم فيما يتعلق بتدابير التكيف من أجل الحد من الآثار السلبية. وعندما يتم إدخال تكنولوجيات جديدة، يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات المستقبلية في المنتجات والأنواع والأسواق والتقلبات المناخية.

## 8- المساواة بين الجنسين

8–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بأن النساء والرجال يؤدون دورين هامين ومكملين لبعضهما البعض في مجال حوكمة المصايد الصغيرة الحجم وتطويرها وبأنه ينبغي أن يتمتعوا بنفس القدر من الاحترام وحقوق الإنسان في جميع جوانب الحياة وفي صنع القرار. وينبغي تعزيز المساواة بين الجنسين في المصايد الصغيرة الحجم ودعمها وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعترف الخطوط التوجيهية بأنه على الرغم من أن مفهوم نوع الجنس، من حيث تعريفه، يتناول الرجال والنساء – والفتيان والفتيات – والأدوار المحددة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا لهم والعلاقات بينهم، إلا أن النساء في أحيان كثيرة يعانين الحرمان أكثر من الرجال. ولذلك كثيرا ما تنطوي جهود المساواة بين الجنسين على دعم وتمكين المرأة والعمل مع كل من الرجال والنساء.

8–2 على كل الأطراف الاعتراف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين يحتاج إلى تضافر جهود الأطراف كافة وبأن تعميم المسائل الجنسانية يجب أن يكون جزءا متأصلا من استراتيجيات تنمية كافة المصايد الصغيرة الحجم. ويجب على هذه الاستراتيجيات أن تكون مراعية للثقافة وقد تدعو الحاجة إلى نهج مختلفة في سياقات ثقافية مختلفة.

8–3 ينبغي للدول أن تمتثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وأن تنفذ الصكوك ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقية بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين ومنهج العمل الخاص به. وينبغي للدول أن تعتمد تدابير محددة للتصدي للتمييز ضد المرأة، مع خلق مساحات لمنظمات المجتمع المدني، وبخاصة للنساء العاملات في مجال صيد الأسماك ومنظماتهن، من أجل المشاركة في رصد تنفيذها. ويتوجب تشجيع المرأة على المشاركة في منظمات مصايد الأسماك، كما ينبغي تقديم الدعم ذي الصلة على مستوى التطوير التنظيمي.

8-4 ينبغي أن تكفل الدول وجود سياسات وتشريعات ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين. أما أية سياسات أو تشريعات لا تتطابق مع المساواة بين الجنسين فيجب أن تخضع للتعديل. وينبغي للدول أن تكون في طليعة تنفيذ الإجراءات لتحسين المساواة بين الجنسين، في جملة أمور، عبر تجنيد كل من الرجال والنساء وموظفي الإرشاد، وتقديم التدريب للموظفين في مجال تكنولوجيا مصايد الأسماك التي تراعي الفوارق بين الجنسين والجوانب الأخرى، وضمان أن كلا من الرجال والنساء قادر على الوصول إلى الإرشاد والخدمات الفنية المتعلقة بمصايد الأسماك.

## 9- أخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ

9-1 تدرك هذه الخطوط التوجيهية أن العديد من مجتمعات الصيادين التقليديين معرضة بوجه خاص للكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، ولتغير المناخ. وغالبا ما تقع مجتمعات الصيادين التقليديين في المناطق التي تكون عرضة للكوارث الطبيعية ولأثر تغير المناخ، بما أن خط التقاء المياه بالأرض هو من بين أكثر البيئات ديناميكية على البسيطة. ويجب مراعاة الخصائص المحددة للمصايد الصغيرة الحجم في السياسات والتدخلات الخاصة بإدارة خطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ. وتشجع الخطوط التوجيهية على إدراج اعتبارات خطر الكوارث وتغير المناخ في إدارة وتنمية المصايد الصغيرة الحجم بما يشمل تعزز الطواعية ومراعاة احتياجات كل من الرجال والنساء والمجموعات الضعيفة والمهمشة.

9-2 على الدول أن تضع سياسات وخطط تتناول تغيّر المناخ في المصايد، ولا سيما استراتيجيات للتكيف ولتخفيف الأثر فضلا عن بناء المرونة وذلك بالتشاور الكامل والفعال مع مجتمعات الصيادين، بما في ذلك الرجال والنساء، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات الضعيفة والمهمشة. ويجب إيلاء الاعتبار الخاص لمجتمعات الصيادين التقليديين الذين يعيشون على جزر صغيرة تترتّب فيها عن تغير المناخ تبعات محددة على الأمن الغذائي والتغذية.

9-3 ينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بالحاجة إلى اتباع نهج متكامل وشامل، بما في ذلك التعاون بين القطاعات، وذلك للتصدي لخطر حدوث الكوارث وتغير المناخ في المصايد الصغيرة الحجم. وينبغي للدول أن تتخذ خطوات لمعالجة قضايا مثل التعرية والتلوث الساحلي وتدمير الموائل الساحلية نتيجة لعوامل من فعل الإنسان لا تتعلق بالمصايد. فإن هذه الشواغل تقوض بصورة جدية سبل عيش مجتمعات الصيادين وقدرتهم على التكيف مع الآثار الممكنة لتغيّر المناخ.

9-4 ينبغي للدول أن تكفل التعويض وإعادة التأهيل لمجتمعات الصيادين التقليديين التي تتأثر بتغير المناخ وجميع أشكال الكوارث الطبيعية أو تلك التي يسببها البشر، بما في ذلك إعادة التأهيل المهني لشغل المهنة نفسها أو شغل أخرى ذات صلة يختارونها.

9–5 ينبغي للدول أن تفهم الرابط بين الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب للكوارث في المصايد الصغيرة الحجم وأن تطبق مفهوم التواصل بين الإغاثة والتنمية. ويجب النظر في الأهداف الإنمائية الأطول أجلا عبر سلسلة حالات الطوارئ، بما في ذلك في مرحلة الإغاثة العاجلة، كما يجب أن تتضمن عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والإنعاش إجراءات للحد من مواطن الضعف إزاء التهديدات المستقبلية المحتملة. ويجب تطبيق مفهوم "إعادة البناء على نحو أفضل" في الاستجابة للكوارث وإعادة التأهيل.

9–6 ينبغي لجميع الأطراف تعزيز دور المصايد الصغيرة الحجم في الجهود المتصلة بتغير المناخ، وينبغي لها تشجيع ودعم كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الفرعي، بما في ذلك نظام المصايد بأسره –أي صيد الأسماك، وما بعد الحصاد والتسويق والتوزيع. ويجب تقييم الأثر المحتمل للمصايد الصغيرة الحجم في التخفيف من حدة تغير المناخ ولاستراتيجيات التكيف في القطاعات الأخرى وفقا لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعلى وجه الخصوص مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

## الجزء 3: ضمان تهيئة بيئة تمكينية ودعم التنفيذ

### 10– اتساق السياسات والتنسيق المؤسسي والتعاون

10–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بأن المصايد الصغيرة الحجم ترتبط وتتأثر بالسياسات والتطورات الحاصلة خارج القطاع الفرعي. وهناك حاجة للانخراط في العمليات السياسية والتشريعية في قطاعات أخرى كذلك من أجل دعم المصايد الصغيرة الحجم. وتدعم هذه الخطوط التوجيهية اتساق السياسات وتعزيز الروابط بين المصايد الصغيرة الحجم وحفظ التنوع الحيوي واستخدامه الرشيد والسياسات والاستراتيجيات الشاملة لقطاع المصايد وغيرها من عمليات التخطيط الوطنية.

10–2 ينبغي للدول أن تعترف بالحاجة إلى اتساق السياسات والعمل من أجلها فيما يتعلق، في جملة أمور، بالتشريعات الوطنية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات مع الشعوب الأصلية، وسياسات التنمية الاقتصادية وسياسات الطاقة والتعليم والصحة والسياسات الريفية وحماية البيئة والأمن الغذائي وسياسات التغذية، وسياسات العمل والتوظيف، والسياسات التجارية؛ واستراتيجيات إدارة خطر الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ وترتيبات الوصول إلى مصايد الأسماك، وغيرها من السياسات والخطط والإجراءات والاستثمارات الخاصة بقطاع المصايد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

10–3 وينبغي للدول استخدام نهج التخطيط المكاني عند الاقتضاء. ومن خلال التشاور والمشاركة والنشر يجب وضع سياسات وقوانين بشأن التخطيط المكاني المنظم تراعي الشأن الجنساني. وحيثما يكون ذلك مناسبا، ينبغي لنظم التخطيط

الرسمية أن تنظر في أساليب التخطيط والتنمية الإقليمية التي يستخدمها صغار الصيادين والمجتمعات الأخرى مع نظم الحيازة العرفية وفي عمليات صنع القرار داخل تلك المجتمعات[25].

10–4 وينبغي للدول أن تعتمد تدابير سياسية محددة لضمان مواءمة السياسات التي تؤثر على صحة المسطحات المائية الداخلية والنظم الإيكولوجية ولضمان أن تعزز المصايد والزراعة وغيرها من سياسات الموارد الطبيعية بشكل جماعي سبل معيشة المترابطة المستمدة من هذه القطاعات.

10–5 وينبغي للدول الضمان بأن تتيح سياسات مصايد الأسماك رؤية طويلة الأجل للمصايد الصغيرة الحجم والقضاء على الجوع والفقر، وذلك باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان ومن خلال تحديد واضح للأهداف وترتيب أولوياتها وتدابير السياسة العامة الملائمة لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الإطار العام للسياسات الخاصة بمصايد الأسماك – بما في ذلك مصايد الأسماك الكبيرة الحجم، والمصايد وتربية الأحياء المائية الترفيهية – أن يكون متسقا مع الرؤية طويلة الأجل وإطار السياسة العامة للمصايد الصغيرة الحجم والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة والمهمشة.

10–6 ينبغي للدول إقامة الهياكل والروابط المؤسسية وتعزيزها – بما في ذلك الروابط والشبكات المحلية الوطنية الإقليمية العالمية – اللازمة لتحقيق اتساق السياسات، والتعاون بين القطاعات وتنفيذ النهج الكلية والشاملة للنظام الإيكولوجي في قطاع مصايد الأسماك. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى مسؤوليات واضحة كما ينبغي أن تكون هناك جهات اتصال محددة لدى السلطات والوكالات الحكومية لمجتمعات الصيادين التقليديين.

10–7 ينبغي على الجهات الفاعلة في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم تعزيز التعاون بين جمعياتها النقابية ومنظمات المجتمع المدني. وعليها إنشاء شبكات ومنابر لتبادل الخبرات والمعلومات وتسهيل مشاركتها في السياسات وعمليات صنع القرار ذات الصلة بمجتمعاتها.

10–8 ينبغي للدول أن تشجع مبدأ الولاية الاحتياطية بحسب الاقتضاء وبما يتماشى مع القانون الوطني. وتنبغي إناطة المسؤوليات المتعلقة بحكم المصايد الصغيرة الحجم والتنمية على المستوى اللامركزي الأنسب والأكثر فعالية.

10–9 ينبغي للدول أن تشجع على تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وفعالية المعونة في تأمين استدامة المصايد الصغيرة الحجم. وينبغي للدول أن ترعى تعزيز أجهزة المصايد الإقليمية ولجان الأحواض وغيرها من المنظمات العابرة

[25] بناء على الفقرة 20–2 من الخطوط التوجيهية للحيازة

للحدود والدولية ذات الصلة. وينبغي لها أن تدعم تنمية القدرات في هذه المنظمات لتعزيز فهمها للمصايد الصغيرة الحجم ومساعدة القطاع الفرعي في المسائل التي تحتاج إلى تعاون إقليمي أو دولي.

## 11- المعلومات والبحوث والاتصالات

11–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بالحاجة إلى مجموعة واسعة من المعلومات، بما في ذلك البيانات الحيوية البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لاتخاذ القرارات بشأن حوكمة وتنمية المصايد الصغيرة الحجم ولتسليط الضوء على القطاع الفرعي. فإن عدم الوصول إلى المعرفة يميل إلى التأثير بشكل غير متكافئ على الفقراء والنساء والفئات الضعيفة والمهمشة. ويمكن للوصول إلى المعلومات أن يؤثر في التمكين؛ وفي المقابل يمكن لحجب المعلومات تشويه صنع القرار. تشجع الخطوط التوجيهية استخدام مزيج من البيانات العلمية والمعارف والبحوث المحلية والتقليدية أو الأصلية. وهي تعترف بأن الوصول إلى المعلومات والاتصالات هو عامل ضروري لكرامة الإنسان والمساواة الاجتماعية والعدالة.

11–2 ينبغي للدول أن تكفل بأن تكون الشفافية من الاعتبارات ذات الأولوية. وهذا أمر مهم لضمان المساءلة ولتمكين المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية للصيادين التقليديين وأصحاب المصلحة الآخرين. وينبغي للدول أن تسعى إلى منع الفساد، لا سيما من خلال زيادة الشفافية، ومساءلة صناع القرار وضمان اتخاذ القرارات المحايدة بدون مواربة[26] ومن خلال الاتصال المناسب بمجتمعات الصيادين التقليديين.

11–3 وينبغي لجميع الأطراف أن تعترف بمجتمعات الصيادين التقليديين على أنها تملك المعارف وتتيحها وتستقبلها فإن المعلومات تكون مطلوبة عنهم ومنهم ولهم. ومن المهم بشكل خاص فهم الحاجة إلى الحصول على المعلومات المناسبة من قبل مجتمعات الصيادين التقليديين ومنظماتهم من أجل مساعدتهم على مواجهة المشاكل القائمة وتمكينهم من تحسين سبل معيشتهم. وتعتمد هذه المعلومات المطولبة على القضايا الراهنة التي تواجهها المجتمعات وتخص الجوانب البيولوجية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمصايد الأسماك وسبل العيش.

11–4 وينبغي للدول ضمان إتاحة المعلومات اللازمة للحوكمة المسؤولة لمصايد الأسماك والتنمية المستدامة. وينبغي أن تتصل، في جملة أمور، بأخطار حدوث الكوارث وتغير المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع الفئات الضعيفة والمهمشة. وينبغي تطوير نظم المعلومات التي تفتقر إلى متطلبات البيانات في الحالات التي تفتقر إلى البيانات.

[26] الفقرة 10–5 من الخطوط التوجيهية للحيازة

11–5 وينبغي على جميع الأطراف أن تضمن الاعتراف والدعم للمعرفة والثقافة والتقاليد والممارسات الخاصة بمجتمعات الصيادين التقليديين وأن تزود عمليات الحوكمة المسؤولة والتنمية المستدامة بالمعلومات، بما في ذلك الإدارة المشتركة. ولا بد من الاعتراف بالمعرفة المحددة للنساء الصيادات والعاملات في قطاع الأسماك ودعمها. وينبغي للدول تحقيق وتوثيق المعرفة والتكنولوجيات الخاصة بمصايد الأسماك التقليدية وتقييم تطبيقها على حفظ مصايد الأسماك المستدامة وإدارتها وتطويرها[27].

11–6 وينبغي على جميع الأطراف أن تدعم جمع وتصنيف وتحليل البيانات المصنفة ما يسمح بتحسين الفهم وتسليط الضوء على أهمية المصايد الصغيرة الحجم ومكوناتها المختلفة. ويجب ضمان جمع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وتعداد أعمال المرأة في كل من المصايد الداخلية ومصايد الأسماك البحرية، وفي جميع جوانب سلسلة مصايد الأسماك.

11–7 وينبغي على جميع الأطراف أن تشجع توافر وتدفق وتبادل المعلومات من خلال إنشاء أو استخدام المنابر والشبكات القائمة المناسبة على مستوى المجتمع المحلي والوطني والإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك تدفق المعلومات في اتجاهين على المستويين الأفقي والرأسي. ويجب استخدام النهج والأدوات والوسائط المناسبة للاتصال بمجتمعات الصيادين التقليديين وتنمية قدراتها.

11–8 وينبغي للدول أن تضمن توفر الأموال لأجل البحوث حول المصايد الصغيرة الحجم، مع تشجيع العملية التعاونية والتشاركية لجمع البيانات والتحاليل والبحوث. وينبغي للمنظمات والمؤسسات البحثية دعم تنمية القدرات لتتيح لمجتمعات الصيادين التقليديين المشاركة في البحوث والاستفادة من نتائجها. وينبغي الاتفاق على الأولويات البحثية من خلال عملية تشاورية مع التركيز على دور المصايد الصغيرة في الأمن الغذائي والتغذية، والقضاء على الفقر والتنمية المنصفة والاستخدام المستدام للموارد، بما في ذلك أيضا اعتبارات إدارة خطر الكوارث والتكيّف مع تغيّر المناخ.

11–9 ينبغي للدول أن تشجع البحوث حول ظروف العمل والصحة والتعليم وما إلى ذلك في سياق العلاقات بين الجنسين، من أجل تزويد الاستراتيجيات بالمعلومات لضمان منافع متساوية للرجال والنساء في مصايد الأسماك. وتعتبر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والبيانات المتعلقة بنوع الجنس مفتاحا لفهم مساهمات الرجال والنساء في هذا القطاع الفرعي واحتياجاتهم الخاصة. وينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى تعميم المنظور الجنساني واستخدام التحليل الجنساني في مرحلة تصميم السياسات والبرامج والمشاريع للمصايد الصغيرة الحجم من أجل تصميم تدخلات مراعية للسياق. وينبغي أن تستخدم المؤشرات المراعية للشأن الجنساني من أجل رصد ومعالجة عدم المساواة بين الجنسين.

[27] بناء على الفقرة 12–12 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

## 12- تنمية القدرات

12–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بالأهمية الأساسية لتنمية القدرات من أجل تمكين المجتمعات المحلية للصيادين التقليديين وخلق بيئة مواتية تسمح لهم بالمشاركة الفعالة في صنع القرار والمساهمة في الحوكمة المسؤولة والتنمية المستدامة. وتدعم الخطوط التوجيهية تنمية القدرات المستندة إلى الطلب وتستخدم النهج من أسفل إلى أعلى، وتأخذ احتياجات كل من الرجل والمرأة في الاعتبار، وهي تعتمد على المشاركة فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات والتصميم والتنفيذ والرصد. وقد تكون هناك حاجة إلى تدابير خاصة لضمان تمكين ومشاركة المجموعات الضعيفة والمهمشة.

12–2 وينبغي أن تساهم جميع الأطراف في إنشاء هياكل شرعية وديمقراطية وتمثيلية على مختلف مستويات صنع القرار. ويجب التأكد من أن نطاق وتنوع القطاع الفرعي للمصايد الصغيرة الحجم على امتداد كامل سلسلة القيمة يحظى بتمثيل مناسب، وإيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرة الناس على تقرير مصيرهم وحقهم في الاختيار، وذلك وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لضرورة العمل من أجل المشاركة العادلة للمرأة في مثل هذه الهياكل. وحيث يكون الأمر مناسبا وضروريا يمكن تقديم، مساحات وآليات منفصلة وضرورية لتمكين المرأة من أن تنظم نفسها باستقلالية على مختلف المستويات بشأن القضايا ذات الأهمية الخاصة لها.

12–3 بالتعاون مع المنظمات والجهات الفاعلة ذات الصلة، ينبغي أن تدعم الدول تعزيز القدرات، بما في ذلك التطوير التنظيمي، لدى الجهات الفاعلة في المصايد الصغيرة الحجم – مع إشراك كل من الرجال والنساء وإيلاء اهتمام خاص للمجموعات الضعيفة والمهمشة – من أجل المشاركة في عمليات صنع القرار والإدارة المشتركة. كما ينبغي الاعتراف بمبادرات العمل الجماعي القائمة ذات الصلة والبناء عليها. وينبغي أن توفر الدول الإرشاد الملائم والخدمات الاستشارية لدعم حكم المصايد الصغيرة الحجم وتنميتها.

12–4 وينبغي لجميع الأطراف أن تدرك وجوب ارتكاز تنمية القدرات على المعرفة والمهارات الموجودة وأن تكون عملية ذات اتجاهين لنقل المعرفة، فتلحظ مسارات تعلم مرنة ومناسبة لتلبية احتياجات الأفراد، بما في ذلك كل من الرجال والنساء والفئات الضعيفة والمهمشة. وعلاوة على ذلك، يجب لتنمية القدرات أن تشمل بناء المرونة والقدرة على التكيف لدى مجتمعات الصيادين التقليديين فيما يتعلق بإدارة أخطار الكوارث والتكيف مع تغيّر المناخ.

12–5 وينبغي للدول أن تكفل حصول السلطات والوكالات الحكومية على جميع المستويات بالمعرفة والمهارات اللازمة لدعم حوكمة المصايد الصغيرة الحجم وتنميتها وأن تضمن ترتيبات الإدارة المشتركة الناجحة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للهياكل

الحكومية اللامركزية والمحلية المعنية مباشرة بعمليات الحكم والتنمية مع مجتمعات الصيادين التقليديين، ولكن أيضا، على سبيل المثال، في مجال البحوث.

## 13- دعم التنفيذ والرصد والتقييم

13–1 تعترف هذه الخطوط التوجيهية بالحاجة إلى الدعم الواسع لتنفيذ أحكامها من أجل جعلها فعالة ولكي تكون ذات تأثير حقيقي على الأمن الغذائي والتغذية، والقضاء على الفقر والتنمية العادلة والاستخدام المستدام للموارد. وتؤكد الخطوط التوجيهية على وجوب تطوير سياسات أو استراتيجيات التنفيذ من خلال عمليات تشاركية وشفافة تشترك فيها مجتمعات الصيادين التقليديين وغيرها من الجهات المعنية.

13–2 وينبغي على جميع الأطراف أن تضمن اتساق البرامج والسياسات والمساعدة التقنية الرامية إلى تأمين استدامة المصايد الصغيرة الحجم من خلال تنفيذ الخطوط التوجيهية، مع الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان[28].

13–3 وينبغي على جميع الأطراف التعاون وتشجيع تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، من أجل تعزيز فعالية المعونة والاستخدام المسؤول للموارد المالية. ويتم تشجيع الشركاء في التنمية والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية على دعم الجهود الطوعية من جانب الدول لتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب[29]. ويمكن أن يشمل مثل هذا الدعم التعاون الفني والمساعدة المالية وتنمية القدرات المؤسسية وتقاسم المعرفة وتبادل الخبرات، والمساعدة في وضع سياسات وطنية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم ونقل التكنولوجيا[30].

13–4 ينبغي للدول وجميع الأطراف الأخرى العمل معا لخلق وعي بالخطوط التوجيهية، وأيضا من خلال نشر إصدارات مبسطة ومترجمة لصالح أولئك الذين يعملون في المصايد الصغيرة الحجم. وينبغي للدول وجميع الأطراف الأخرى وضع مجموعة محددة من المواد المتعلقة بنوع الجنس لتأمين النشر الفعال للمعلومات حول الشؤون الجنسانية ودور المرأة في المصايد الصغيرة الحجم وتسليط الضوء على الخطوات التي تحتاج إلى اتخاذها لدعم عملها.

[28] بناء على الفقرة 1–1 من الخطوط التوجيهية للحيازة
[29] الجملة مقتبسة من الفقرة 26–3 للخطوط التوجيهية للحيازة
[30] بناء على الفقرة 26–3 للخطوط التوجيهية للحيازة

13–5 وينبغي للدول وضع منهجيات للتقييم تسمح بفهم أفضل وتوثيق المساهمة الحقيقية للمصايد الصغيرة الحجم، بما يشمل كل من الرجال والنساء. وعلى الدول أن تعدل وتعتمد نظم المعلومات والإحصاء التي تسمح برصد وتقييم الضعف والفقر في مجتمعات الصيادين التقليديين.

13–6 وعلى الدول أن تيسّر تشكيل منابر على المستوى الوطني، مع ممثلين من القطاعات المختلفة ومع تمثيل قوي لمنظمات المجتمع المدني، من أجل الإشراف على تنفيذ الخطوط التوجيهية. وينبغي إشراك الممثلين الشرعيين لمجتمعات الصيادين التقليديين في تطوير وفي تطبيق استراتيجيات تنفيذ الخطوط التوجيهية والرصد والتقييم.

13–7 ينبغي أن تعترف الدول بأهمية المساءلة وأن تضع نظما للرصد والتقييم كفيلة بتقدير التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف والتوصيات الواردة في هذه الخطوط التوجيهية. وينبغي لهذه الأنظمة أن تسمح بالرصد والتقييم والمساءلة على المستوى المحلي والوطني والدولي. كما يجب أن تدرج تقييمات حول أثر الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي والقضاء على الفقر. وينبغي أن تتماشى هذه الآليات مع المبادئ الإرشادية لتقييم الأثر على حقوق الإنسان من قبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء. ويجب أيضا إدراج آليات تتيح استثمار نتائج الرصد والتقييم في صياغة السياسات وتنفيذها. وينبغي أن تراعى الشؤون الجنسانية في الرصد والتقييم عبر استخدام نهج ومؤشرات وبيانات تراعي الفوارق بين الجنسين.

13–8 ينبغي على جميع الأطراف أن تدعم إجراء استعراضات منتظمة لتنفيذ هذه الخطوط التوجيهية باستخدام نهج التقدير التشاركية وعبر إشراك الجمعيات والمنظمات ذات الصلة.

13–9 ينبغي للدول أن تمنح المنظمة تفويضا بتجميع معلومات الرصد والتقييم وأن تقيّم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف هذه الخطوط التوجيهية، مع ضمان تدعيم القدرة المؤسسية داخل المنظمة للغاية نفسها. ويجب أن تتاح تقارير الرصد والتقييم هذه لجميع الأطراف. وينبغي للدول أيضا أن توصي منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء آلية للسماح بالمناقشات التشاركية والشاملة عن أفضل الممارسات بهدف تسريع التعلم عبر الدول.

13–10 ينبغي للدول أن تنظر في الطلب من لجنة الأمن الغذائي العالمي أن ترصد تنفيذ الخطوط التوجيهية. ونظرا للروابط القوية بين الخطوط التوجيهية وبين الأمن الغذائي، يجوز أن يطلب من مكتب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء أن يدعم عملية الرصد هذه.